

نمو سنوي نسبته 4,5% وزيادة فاقت 1,6 مليار دينار

«بيتك»: 37,6 مليار دينار إجمالي الودائع في نوفمبر

ثاني أقل ارتفاع على أساس سنوي خلال العام وبنسبة قدرها 3,3% وبقيمة فاقت 168 مليون دينار عن قيمتها والتي كانت قد سجلت 5,14 مليارات دينار في نوفمبر 2013. وقد تراجعت حصتها لتشكّل 14,1% من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية في نوفمبر 2014 مقارنة بحصتها من إجمالي الودائع خلال أكتوبر، كما تستحوذ على حوالي 9,6% من إجمالي الميزانية المجمع للبنوك خلال شهر نوفمبر متراجعة بشكل نسبي عن حصتها التي شكلت 14,3% في نوفمبر 2013. وتتكون الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي من نوعين من الودائع طبقاً لأجل استحقاقها، وهما ودايع تحت الطلب وودائع لأجل، إذ تمثل الودائع الحكومية تحت الطلب 3,4% من إجمالي الودائع الحكومية، بينما استحوذت الودائع الحكومية لأجل على نحو 96,6% من إجمالي الودائع الحكومية في نوفمبر.

وقد شهدت الودائع الحكومية تحت الطلب ارتفاعاً بشكل ملحوظ مسجلة نحو 182 مليون دينار خلال نوفمبر بارتفاع نسبته 7,6% وبحوالي 13 مليون دينار عن قيمتها التي كانت سجلت نحو 169 مليون دينار خلال أكتوبر الذي انخفض بنسبة 16,9% وبحوالي 34 مليون دينار. بينما هدأت وتيرة النمو الشهري للودائع الحكومية بأجل مرتفعة بشكل طفيف بأقل من واحد في المائة وبحوالي 11 مليون دينار حيث سجلت قيمتها 5,13 مليارات دينار في نوفمبر مقارنة بارتفاع محدود بنسبة تقل عن واحد في المائة وبما يزيد على 13 مليون دينار حيث تحطت قيمتها 5,1 مليارات دينار في أكتوبر.

وعلى أساس سنوي حققت الودائع الحكومية تحت الطلب تراجعاً ملحوظاً فاقت نسبته 42% وبزيادة عن 133 مليون دينار إذ كانت قد بلغت نحو 315 مليون دينار في نوفمبر 2013، بينما نمت الودائع الحكومية لأجل على أساس سنوي بشكل ملحوظ بنسبة 6,3% وبحوالي 302 مليون دينار إذ كانت قد سجلت حوالي 4,8 مليارات دينار في نوفمبر 2013. وقد شهد نوفمبر ثاني أعلى نمو شهري خلال 2014 لإجمالي حجم الميزانية المحلية الكويتية إذ ارتفعت بنسبة 2,3% وبقيمة 1,2 مليار مليون دينار إذ فاق حجم الميزانية في نوفمبر نحو 55 مليار دينار مقارنة بتراجع طفيف خلال شهر أكتوبر بقيمة 132 مليون دينار إذ سجل حجم الميزانية في أكتوبر نحو 53,9 مليار دينار.

وتزايد النمو السنوي لحجم الميزانية المجمع للبنوك المحلية الكويتية في نوفمبر مقارنة بنموها السنوي في أكتوبر إذ ارتفعت على أساس سنوي في نوفمبر بنسبة ملموسة 8% بقيمة فاقت 4 مليارات دينار مقارنة بحوالي 51 مليار دينار سجلت في نوفمبر 2013.



طفيفاً هو الأقل على أساس سنوي بقيمة 23,7 مليون دينار في نوفمبر 2013 الذي سجل حوالي 16,1 مليار دينار. وبالتالي تحسّن نسبيًا نمو ودايع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس سنوي ليسجل نسبة نمو ملموسة قدرها 4,8% وبقيمة بلغت 1,3 مليار دينار خلال نوفمبر، مقارنة بقيمتها التي كانت قد سجلت حوالي 28 مليار دينار خلال نوفمبر 2013.

بينما عاودت الودائع بالعملة الأجنبية نموها على أساس سنوي لتسجل خلال النصف الثاني من 2014 بنسبة قدرها 3,3% وفاقته قيمته نحو 94 مليون دينار مقارنة بقيمة كانت قد سجلت حوالي 2,86 مليار دينار في نوفمبر 2013.

كما تحسّنت وتيرة نمو الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي لتنمو بنسبة طفيفة تقل عن واحد في المائة في نوفمبر وبحوالي 24 مليون دينار مسجلاً نحو 5,31 مليارات دينار مقارنة بتراجع على أساس شهري بأقل من واحد في المائة وبحوالي 21 مليون دينار مسجلاً نحو 5,28 مليارات دينار في أكتوبر. بينما شهدت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي

خلال النصف الثاني من العام وبنسبة قدرها 1,5% وبقيمة بلغت حوالي 425 مليون دينار إذ سجلت حوالي 29,4 مليار دينار خلال نوفمبر مقارنة بارتفاع طفيف بنسبة تقل عن نصف في المائة وبقيمة بلغت نحو 752 مليون دينار حوالياً 28,9 مليار دينار خلال أكتوبر، بينما سجلت ودايع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية نموًا شهرياً هو الأعلى منذ مارس 2013 بنسبة 19,4% وبحوالي 482 مليون دينار حيث سجلت نحو 2,96 مليار دينار خلال نوفمبر مقارنة بتراجع ملموس نسبته 4,5% حيث سجلت نحو 2,48 مليار دينار خلال نوفمبر.

أما على مستوى النمو السنوي، فقد حققت ودايع القطاع الخاص تحت الطلب أعلى نمو سنوي خلال النصف الثاني من العام بنسبة قدرها 17,6% وبزيادة عن 1,2 مليار دينار في نوفمبر، مقارنة بقيمة تجاوزت نحو 7,1 مليارات دينار في نوفمبر 2013، كما حققت الودائع الإذخارية ارتفاعاً سنوياً محدوداً هو الأدنى في نوفمبر ونسبته 1,3% وبحوالي 61,4 مليون دينار حيث كانت قد وصلت إلى نحو 4,80 مليارات دينار في نوفمبر 2013، بينما حققت الودائع لأجل ارتفاعاً

مكونات ودايع القطاع الخاص بالعملة المحلية طبقاً لتصنيفاتها خلال شهر نوفمبر، نلاحظ ارتفاعاً شهرياً ملحوظاً هو الأعلى منذ فبراير 2011 في حجم الودائع تحت الطلب بنسبة 9,8% وبقيمة بلغت نحو 752 مليون دينار إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 8,4 مليارات دينار خلال شهر نوفمبر مقارنة بتراجع نسبته 3,9% وبقيمة بلغت نحو 308 ملايين دينار إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 7,6 مليارات دينار خلال شهر أكتوبر.

فما هدأت وتيرة تراجع ودايع الإذخارية منخفضة بقيمة 29,6 مليون دينار بنسبة تقل عن واحد في المائة مسجلة حوالي 4,86 مليارات دينار خلال نوفمبر مقارنة بقيمة تراجع بلغ 81,7 مليون دينار بنسبة 1,6% مسجلة حوالي 4,89 مليارات دينار خلال أكتوبر، كما سجلت ودايع القطاع الخاص لأجل خلال نوفمبر تراجعاً محدوداً بنسبة 1,8% وبحوالي 297 مليون دينار إذ بلغت قيمتها بارتفاع محدود بنسبته 3% وبحوالي 477 مليون دينار إذ بلغت قيمتها حوالي 16,4 مليار دينار في أكتوبر. ونتيجة لما سبق فقد تحسّن حجم ودايع القطاع الخاص بالعملة المحلية محققة أعلى نسبة نمو شهري

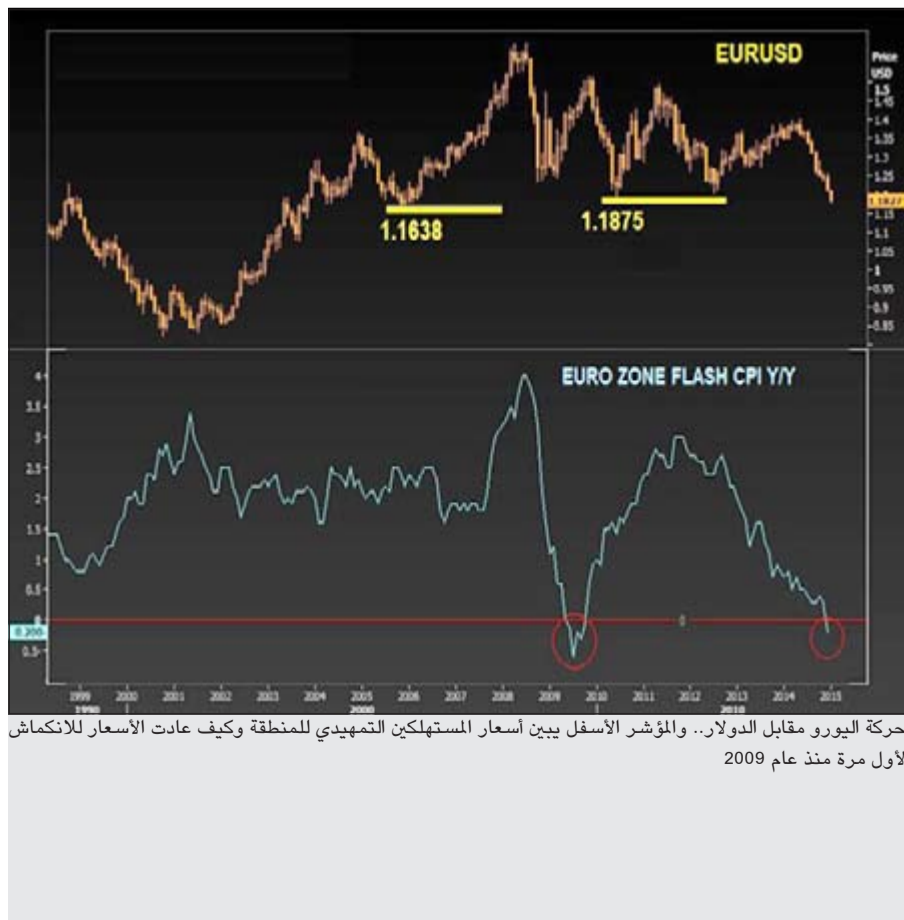
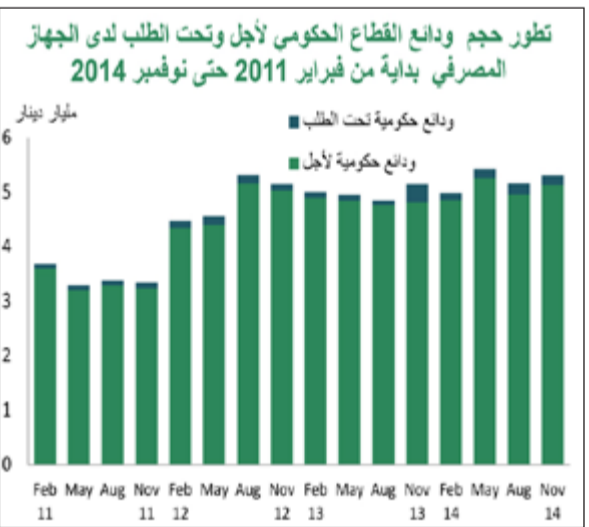
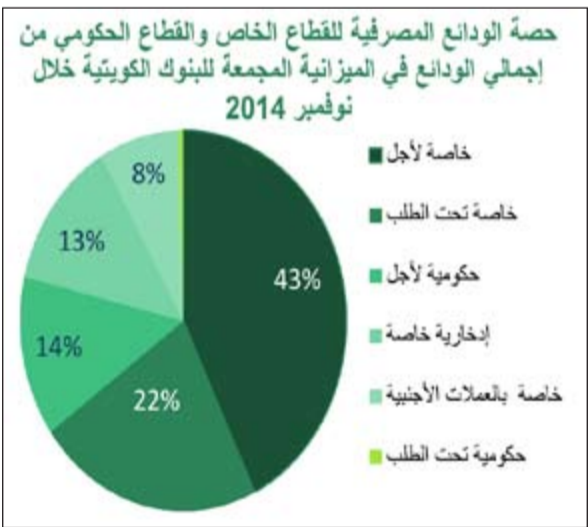
وإستعراض تطوّر ودايع القطاع الخاص خلال شهر نوفمبر مقارنة بنسبة بلغت 96,7% في شهر أكتوبر، بينما شكل نسبة بلغت 93,5% خلال شهر نوفمبر 2013. وتتكون ودايع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية وتمثل ودايع القطاع الخاص بالعملة المحلية نحو 90,8% من إجمالي ودايع القطاع الخاص متراجعة بشكل نسبي عن حصتها في أكتوبر، بينما تمثل الودائع بالعملة الأجنبية النسبة الباقية مرتفعة إلى 9,2% من إجمالي ودايع القطاع الخاص في نوفمبر، إذ تشتمل الودائع بالعملة المحلية على ثلاثة أنواع من الودائع طبقاً لأجل استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الإذخارية والودائع لأجل. بينما تراجعت حصة الودائع لأجل خلال نوفمبر نسبياً مستحوذة على نحو 54,8% مشكلة أدنى حصة خلال العام من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب إلى أعلى نسبة خلال العام لتشكّل نحو 28,6% في حين قلت حصة الودائع الإذخارية إذ حصلت على نحو 16,6% من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية خلال شهر نوفمبر.

وباستعراض تطوّر ودايع القطاع الخاص خلال شهر نوفمبر مقارنة بنسبة بلغت 96,7% في شهر أكتوبر، بينما شكل نسبة بلغت 93,5% خلال شهر نوفمبر 2013. وتتكون ودايع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية وتمثل ودايع القطاع الخاص بالعملة المحلية نحو 90,8% من إجمالي ودايع القطاع الخاص متراجعة بشكل نسبي عن حصتها في أكتوبر، بينما تمثل الودائع بالعملة الأجنبية النسبة الباقية مرتفعة إلى 9,2% من إجمالي ودايع القطاع الخاص في نوفمبر، إذ تشتمل الودائع بالعملة المحلية على ثلاثة أنواع من الودائع طبقاً لأجل استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الإذخارية والودائع لأجل. بينما تراجعت حصة الودائع لأجل خلال نوفمبر نسبياً مستحوذة على نحو 54,8% مشكلة أدنى حصة خلال العام من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب إلى أعلى نسبة خلال العام لتشكّل نحو 28,6% في حين قلت حصة الودائع الإذخارية إذ حصلت على نحو 16,6% من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية خلال شهر نوفمبر.

2014 وبنحو 907 ملايين دينار حيث وصل حجمها إلى حوالي 32,3 مليار دينار مقارنة بحوالي 31,4 مليار دينار في أكتوبر الذي تراجع بشكل طفيف وبنحو 29 مليون دينار. بينما تسارعت نسبة النمو السنوي لإجمالي ودايع القطاع الخاص في نوفمبر مقارنة بنموها السنوي في أكتوبر لتسجل نموًا نسبته 4,7% وبحوالي 1,4 مليار دينار مقارنة بقيمتها في نوفمبر من 2013 والتي سجلت فيه حوالي 30,9 مليار دينار. وقد استمرّ تحسّن حصة الودائع المصرفية الخاصة إلى إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع (3م) مستحوذة على 95,7% من إجمالي عرض النقود الذي يقرب من 33,8 مليار دينار خلال نوفمبر مقارنة بنسبة 95,5% خلال شهر أكتوبر، في حين كانت قد شكلت نحو 95,3% من إجمالي عرض النقود الذي بلغ 32,4 مليار دينار خلال نوفمبر 2013، بينما تحسّنت نسبة ودايع القطاع الخاص إلى إجمالي الميزانية المجمع لتشكّل نحو 58,7% خلال نوفمبر مقارنة بنسبة 58,3% في أكتوبر، فيما شكلت نسبة 60,5% خلال شهر نوفمبر 2013. وتراجعت حصة حجم الائتمان المصرفي إلى نحو 94,7% من حجم

32,3 مليار دينار ودايع القطاع الخاص مرتفعة بـ 2,9% وبحوالي 907 ملايين دينار عن أكتوبر

29,4 مليار دينار ودايع القطاع الخاص بالدينار.. أعلى نمو شهري بالنصف الثاني



حركة اليورو مقابل الدولار.. والمؤشر الأسفل يبين أسعار المستهلكين التمهيدي للمنطقة وكيف عادت الأسعار للانكماش لأول مرة منذ عام 2009

نظرة مستقبلية لانكماش الأسعار بمنطقة اليورو

في انكماش الأسعار مؤخرًا بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط حيث عاد سعر البرميل دون الـ 50 دولارًا لتعود إلى مستويات عام 2009 ومن المحتمل أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بزيادة برامج التحفيز في اجتماعه القادم بتاريخ 22 يناير ولتشمل تلك الزيادة إمكانية إطلاق برنامج كامل لشراء السندات الحكومية لدول المنطقة بالرغم من معارضة ألمانيا مستمرة تجاه عملية شراء سندات الدول التي لا تصنف بأنها ممتازة ومرتفعة. وتوقع التقرير أن يقدم البنك على مثل هذا الإجراء

يعود إلى عدة تصريحات من مسؤولين في البنك تشير إلى استعدادهم للقيام بكل ما يلزم لمكافحة انكماش الأسعار، وقد صرح رئيس البنك المركزي الأوروبي غير مرة في المؤتمرات التي يعقدها بوجود إجماع لدى أعضاء البنك على القيام بكل ما يلزم في حال بقاء التضخم منخفضًا لفترة مطولة فكيف بنا عندما عادت المنطقة إلى انكماش الأسعار وإمكانية انخفاض المؤشر الأساسي لأسعار المستهلكين بعد ذلك ليقترب من الانكماش في ظل تراجع مؤشرات القطاع الصناعي والقطاع الخدمي للمنطقة

في انكماش الأسعار مؤخرًا بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط حيث عاد سعر البرميل دون الـ 50 دولارًا لتعود إلى مستويات عام 2009 ومن المحتمل أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بزيادة برامج التحفيز في اجتماعه القادم بتاريخ 22 يناير ولتشمل تلك الزيادة إمكانية إطلاق برنامج كامل لشراء السندات الحكومية لدول المنطقة بالرغم من معارضة ألمانيا مستمرة تجاه عملية شراء سندات الدول التي لا تصنف بأنها ممتازة ومرتفعة. وتوقع التقرير أن يقدم البنك على مثل هذا الإجراء



قال التقرير الأسبوعي الصادر عن شركة كافيو للاستثمار أنه خلال الأسبوع الماضي عاد الانكماش إلى منطقة اليورو، وذلك لأول مرة منذ عام 2009 حيث جاء الانكماش بمعدل 0,2% بأكثر من التوقعات التي كانت بين 0% وانكماش 0,1% إلا أن المؤشر الأساسي من دون السلع التي تتذبذب أسعارها كالغذاء والطاقة شهدت ارتفاعاً طفيفاً من 0,7% إلى 0,8% ولكن الاتجاه العام منذ عام 2012 حتى الآن مازال ضعيفاً ومنخفضاً حتى للمؤشر الأساسي، ويعود السبب

حركة اليورو مقابل الدولار.. والمؤشر الأسفل يبين أسعار المستهلكين التمهيدي للمنطقة وكيف عادت الأسعار للانكماش لأول مرة منذ عام 2009